

الخيرية تحريرها فتح (سبب العلم من تقدمي اليه وانا مقرر عدم العصبية
 من السهو والخطا واسد المستعان **ذكر مناسبات الترتيب المذكور**
بالايات المذكورة لمخصص من كلام شيخنا شيخ الاسلام ابي حفص عمر
 البلقيني رحمه الله سبحانه قال **رضي الله عنه** يد البخاري كالمثل
 كيف يد الوحي ولم يقل كتاب الوحي والاتباع يد الوحي لان يد الوحي
 من بعض ما يشهد عليه الوحي فكذلك ونظير في انما امره
 من باب لا ان كل باء بما يني بعده يقع منه تنويع الاقوال وله
 يكون ضار لها قارو قد مر لانه منبع الخبرات وبها قامت الشريعة
 وجاءت الرسالات ومنه عرف الايمان والعلوم اذ لا الايمان
 صلى الله عليه ولم بما يقتضي الايمان من الصلاة والربوبية وغيره
 الانسان وذكر بعد كتاب الايمان وكان للايمان اشرف العلوم
 فعقبه بكتاب العلم وبعد العلم يكون العلم والفضل
 الاعمال الدينية الصلاة والاتباع صل النبه الا بالاطهارة فذكر
 انواعها واجناسها وما يصنع من لم يجد ماء ولا اثر اما في غير
 ذلك مما يشترك فيه الرجال والنساء وما يفترون به النساء ثم
 كتاب الصلاة وانواعها ثم كتاب الزكاة على نسبه ما جاء في
 الحديث بني الاسلام على خمس واختلفت النسخ في الصوم وارجح
 اهلها قبل الاخر وكذا اختلفت الروايات في الحديث ونزج على
 الحج كتاب المناسك ليوم الحج والحرة وما يتعلق بهما وكان في العباد
 من حج يجتاز بالمدينة الشريفه فذكر ما يتعلق بزيارة النبي
 صلى الله عليه وسلم وما يتعلق بحج المدينة فذكر **ظهور**
 ان يقال في تعقيب هذه الزكاة باج ان الاعمال لما كانت بدنية
 محضه ومالية وبدنية ما ليست معارفها كذلك فذكر الصلاة
 ثم الزكاة ثم الحج ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور في
 حديث ابن عمر بنى الاسلام على خمس عقب بذكره واما اخره
 لان من الترتيب وان كان عملا ايضا لكنه عمل النفس العمل المسد فلهذا
 ارجح والا لو كان اعتمد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر فقدم
 الصيام على الحج الا ان ابن عمر اذ ذكر على من روى عنه الحديث
 بتقديم الحج على الصيام وهو وان كان ورد عن ابن عمر من
 طريق اخر كذا ذكره فذكر ان محمول على ان الزاوي روى
 عنه تابعين ولم يبلغهم فهم عن ذلك ولا يعلم وهذه
 التراجم كلما فيها معاملة الصيام الخالق ووجهها معاملة
 الصيام الخالق فقال كتاب البيوع وهو مخصوص وهو السلم وكان البيع
 الاغنياء ثم بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم وكان البيع
 قد يقع قهريا فذكر الصفعة الذي هو بيع قهري ولما تم الكلام

على بيع العين والدين الا خباري والقهري وكان ذلك قد يقع فيه عديت
 من احد الجانبين اما في ابتداء العقد واما في مجلس العقد وكان في البيوع
 ما يقع على دينين لا يجزئ بينهما قبض في المجلس ولا قبض احدهما
 وهو الجواز فذكرها وكان في الجواز فيها انتقال الدين من
 ذمته الى ذمته ارد فيها ما يقتضى ضم ذمته او ضم ضم تحتفظ
 به العتلة وهو الكفالة والضمان وكان الضمان خرج المحفوظ
 فذكر الكفالة التي هي حفظ المال وكان في الكفالة فيها التوكيل
 على ادمي فاردتها بما فيه التوكيل على الله فقال **كتاب الحديث**
 والمراتب وذكر فيها متعلقات الارض والمواد والافرنس
 والشرب وغير ذلك وكان في كثير من ذلك شرح
 الارفاق فكتب كتاب الاستراض لما فيه من الفضل والارفاق
 ثم ذكر العبد كراعي في مال السيد ولا يعل الا اذ لا العلم
 المعاملة اللغو والتمسكت المعاملات كان لا بد ان يقع
 ونها من مبارجات فذكر الاخصاص والملازمة والاتقاط
 وكان الاتقاط وضع اليد بالامانة الشرعية فذكر بعد
 وضع اليد تقديرا وهو المظالم والغصب وعقبه بما قد يقع فيه
 غصب ظاهر ووضوح شرعي فذكر وصح الحنفية
 حتى حدوا الحارون وكتب الحرفي الطبرقي والحلوس في
 الاقضية والابارح في الطبرقي وذكر في ذلك الحقوق المشتركة
 وقدمت في الاشتراك فيهي في ترجم النهي بغير
 اذن صاحبه فذكر بعد الحقوق المشتركة العامة الاشتراك
 الخاص فذكر كتاب الشركة ففرد بها والا ان كانت هذه
 المعاملات في مصالح الخلق ذكر شيئا يتعلق بمصالح المعاملة
 وهي الرهن وكان الرهن يحتاج اليه فذكره وهو
 حايض من جهة الرهن لان من جهة الرهن اردت بالعتق
 الذي هو قيد الرقبة والمالك يترتب عليه جاز من جهة السيد
 لان من جهة فذكر متعلقات العتق من التدبير والولاء
 وام الولد والاحسان الى الرقيق واحكامهم وكما تاتاهم **كتاب**
 كانت الكتابة تستدعي ايتاء بقولم تعالى وانهم من
 مال الله الذي اتاكم والوقف فكتاب الهبة وكرمها العرك
 والرقبي **كتاب الميراث** نقل ملك الرقبة بالعرض او دون
 نقل في المصيبة بالعرض وهو العارية والمنهي ولما تمت
 المعاملات وانتقال الملك على الوجه السابقة وكان قد يقع فيه
 تنازع فيحتاج الى الاستهاد فاردت بكتاب الشهادات ولما
 كانت البيئات قد يقع فيها فادرس مترجم العرعة في المشكلات

على بيع